مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: العوامل التي ساعدت في دخول الاستثمارات البريطانية إلى السلطنة العثمانية 988 - 1272هـ/1580 - 1856م
اسم الكاتب: مرح رافع البرغش، د. بشرى خير بك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2738
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العوامل التي ساعدت في دخول الاستثمارات البريطانية إلى السلطنة العثمانية 988-1272هـ/ 1580-1856م

إعداد: الطالبة مرح رافع البرغش*

إشراف: أ. د. بشرى خير بك**

الملخص

كان للعوامل الداخلية والخارجية في السلطنة العثمانية، مع ما ترافق معها من عقد معاهدات عثمانية–أوروبية منذ القرن السادس عشر أثره الكبير في تفكك السياسات الاقتصادية وضعف الإدارة العثمانية، فبدأت الدول الأوروبية عامةً وبريطانيا خاصةً باستغلال ذلك عبر عقد معاهدات مع السلطنة العثمانية للحصول على امتيازات تجارية وسياسية ودينية، مما ساعدها في التغلغل شيئاً فشيئاً في الأراضي التابعة للسلطنة، فضلاً عن ذلك، فقد كان للأزمات المالية التي مرت بها السلطنة وحالة الوهن والضعف التي وصلت إليها، إلى جانب استعدادها لخوض حرب القرم 1269-1272هـ/ 1853-1856م ضد روسيا أثره الكبير في تغلغل الدول الأوروبية وخاصةً بريطانيا هناك عبر تقديم القروض للسلطنة العثمانية، وبذلك فقد فتحت القروض الخارجية إلى جانب العوامل الداخلية والخارجية أبواب السلطنة للبدء بالاستثمارات الأوروبية، وبشكل خاص البريطانية.

الكلمات المفتاحية: الامتيازات، السلطنة العثمانية، المعاهدات، الاستثمارات البريطانية.

* طالبة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، اختصاص تاريخ حديث ومعاصر، دمشق، سوريا.

** قسم التاريخ– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة دمشق.

The Factors That Helped in The Entry of British Investments into The Ottoman Sultanate 988 -1272 AH / 1580- 1856 AD

Done by:
Marah Rafea Albarghash**

Supervision:
Dr. Pr. Boushra Kheir Beik*

Abstract

The internal and external factors in the Ottoman Sultanate, with the concomitant conclusion of Ottoman-European treaties since the sixteenth century, had a great impact on the disintegration of economic policies and the weakness of the Ottoman administration. In addition to that, the financial crises that the Sultanate went through and the state of weakness and weakness it reached, along with its willingness to fight the Crimean War 1269-1272 AH / 1853-1856 AD against Russia had a great impact on the penetration of European countries, especially Britain, thereby providing loans to the Ottoman Sultanate, and thus, external loans, along with internal and external factors, opened the Sultanate's doors to start European investments, especially the British.

Keywords: Concessions, The Ottoman Sultanate, Treaties, British Investments.

* Faculty Of Letters And Humanities, University Of Damascus.
** Phd Student, University Of Damascus, Faculty Of Letters And Humanities, Department Of History, Modern And Contemporary History.

المقدمة:

دفعت الأهداف الاستعمارية الدول الأوروبية عامةً وبريطانيا خاصةً إلى البحث عن موطئ قدم ليكون كمستعمرة لهم سعياً منهم لإيجاد ما تحتاجه بلادهم، ورغبةً منهم في تعزيز نفوذهم في المناطق الغنية التي تخدم أهدافهم وغاياتهم، فكانت السلطنة العثمانية محط أنظارهم لما تمتعت به من موقع متميز برياً وبحرياً، ولما فيها من ثروات غنية وثمينة كان العثمانيون ربما يجهلونها لقلة خبرتهم ولاعتمادهم على الطرائق التقليدية في ظل التقدم الذي شهدته الدول الأوروبية. ومما ساعد بريطانيا في تحقيق ما تصبو إليه الانحلال والتدهور الذي شهدته السلطنة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر، فضلاً عن أن حصولها على الامتيازات أدى إلى توسيع أعمالها التجارية، ومن ثم تصدير رؤوس أموالها إلى السلطنة التي كانت له آثاره السلبية عليها.

أما أهمية البحث، فإنها تأتي مما تمثله العوامل التي أدت إلى فتح أبواب السلطنة لبدء الاستثمارات البريطانية فيها منذ بداية الصلات العثمانية–البريطانية عبر عقد أول معاهدة بينهما في العام 988هـ/1580م حتى بدء الاستثمارات البريطانية في السلطنة العثمانية خلال العام 1272هـ/ 1856م، إلى جانب ما رافق ذلك من أحداث أثرت في التاريخ السياسي والاقتصادي العثماني – البريطاني بشكل خاص.

وبذلك فإن البحث يهدف إلى إعطاء صورة واضحة عن كيفية دخول الاستثمارات البريطانية السلطنة العثمانية، فضلاً عن إبراز الأحداث الداخلية والخارجية التي أحاطت بالسلطنة، والتي عززت دخول هذه الاستثمارات إلى أراضيها؛ لأنها تعدُّ إحدى أهم الاستثمارات التي شهدتها السلطنة؛ لكون بريطانيا كانت السباقة في الحصول على امتيازات تخولها لبدء استثماراتها هناك، فكان لذلك أثره البارز في إقدام الدول الأوروبية الرأسمالية إلى السير على خطاها. وقد استندت الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي؛ من خلال جمع المعلومات من المصادر والمراجع العربية والأجنبية: (الفرنسية، والتركية، والإنكليزية)، وإخضاعها للمقارنة والتحليل لاستخلاص المعلومات منها.

أولاً: بداية الصلات التجارية الإنكليزية[1]-العثمانية وأشهر المعاهدات التي عقدت بينهما:

بدأت التجارة الإنكليزية مع العثمانيين عن طريق وساطة كل من جنوة وراغوزا – ممالك إيطالية– اللتين احتكرتا التجارة حتى القرن السادس عشر بين العثمانيين والأوروبيين عامةً والإنكليز خاصةً، ثم تطورت التجارة بينهما، فبدأ التجار الإنكليز يتجهون نحو الأراضي التابعة للسلطنة لتأسيس أعمالهم التجارية فيها؛ إلا أن تجارتهم كانت محدودة لم تتطور وتتوسع؛[2] لعدم اهتمام حكومة إنكلترا بتوسيع التجارة آنذاك بسبب انشغالها بحركة الإصلاح الديني التي بدأت في عهد الملك هنري الثامن (914-953هـ/ 1509-1547)[3] واستمرت بشكل متقطع حتى أواخر القرن السادس عشر[4]، حتى أنها لم تهتم بالحصول على امتيازات تجارية مع السلطنة العثمانية على الرغم من توافر الفرصة لها، والدليل على ذلك أن ملك فرنسا فرانسوا الأول (921-954هـ/1515-1547م)[5] أقدم عندما عقد أول معاهدة تجارية في العام 943هـ/ 1536م مع السلطان العثماني سليمان القانوني (926-974هـ/ 1520-1566م)[6]

(1)- تم استخدام مصطلح إنكلترا بدلاً من بريطانيا في هذه الفقرة للدلالة على أن تسمية بريطانيا لم تستخدم حتى أوائل القرن الثامن عشر وبالتحديد بعد عقد قانون الاتحاد في العام 1118هـ/ 1707م عندما توحدت ممالك إنكلترا بما فيها ويلز، مع اسكتلندا. نوار، عبد العزيز سليمان، جمال الدين، محمود محمد: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، د.ط، القاهرة، 1999م، ص218-219.

(2)- بولارد، ريدر: بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى 1952، ترجمة حسن أحمد السلمان، مطبعة الرابطة، د.ط، بغداد، 1956م، ص 9-10.

(3)- هنري الثامن: وُلد في غرينتش (قرب لندن) في العام 1491، وولي العرش خلفاً لأخيه آرثر، وعد بحق أحد أشهر ملوك إنكلترا، ومن أعماله هناك: توحيد إنكلترا وويلز، وحركة الإصلاح الديني. مجموعة مؤلفين: الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية، ط1، دمشق، 1998م، مج21، ص 676.

(4)- نوار، جمال الدين: التاريخ الأوروبي، ص189-190.

(5)- فرانسوا الأول: وُلد في فرنسا في العام 899هـ/ 1494م وتولى الحكم خلفاً لوالده شارل دو فالوا المعروف بـ: "شارل دو أورليان"، اتصفت مدة حكمه بإخفاقات متعددة على الجوانب السياسية والعسكرية، إلا أن عهده شهد تطوراً= =ملحوظاً في مجالي الفن والأدب، توفي في العام 954هـ/ 1547م. مجموعة مؤلفين: الموسوعة العربية، مج14، ص 357.

(6)- عاشر سلاطين بني عثمان وأعظمهم تولى العرش إثر وفاة والده السلطان سليم الأول (918-926هـ/ 1512-1520م)، وكان عمره آنذاك (25) عاماً، وامتدت مدة حكمه (46) سنة تمكن خلالها من تحقيق انتصارات مهمة على الجبهة الأوروبية، كما نجح في ضم العراق وليبيا إلى أملاك السَلطنة، فتوسعت رقعة البلاد إلى 14.893.000 كم، حيث حكم ثلاث قارات وسبعة أبحر، ونتيجة لإصداره القوانين لقّبه شعبه بـ: "القانوني"، أما الأوروبيون، فقد لقّبوه بالعظيم.
Osmanli padisahlari ottoman sultans- osmanische herrscher, Tarih ve Medeniyet, Istanbul, tarih yok, s 23.

على دعوة بعض ملوك أوروبا، ومنهم ملك إنكلترا هنري الثامن (914–953هـ/ 1509–1547) للانضمام إلى المعاهدة ولتحويلها من ثنائية إلى جماعية؛ لكن هذا الأخير لم يستجب لذلك[1].

بعد النجاح الذي حققته المعاهدة الفرنسية–العثمانية تنبهت إنكلترا إلى أهمية الامتيازات التجارية في السلطنة، وسعت جاهدة للحصول على امتيازات مماثلة مدفوعةً بدوافع الغيرة حتى قيل: إنَّ المنافسة بينهما توضحت خلال هذه المدة، فجاءتها الفرصة المناسبة عند ظهور مشكلة عرش بولندا[2] التي أثرت بشكل كبير في العلاقات العثمانية–الفرنسية، فاستغلت ملكة إنكلترا إليزابيث الأولى (966– 1012هـ/1558 – 1603م)[3] هذه الأحداث وعقدت مع السلطنة معاهدة في العام 988هـ/ 1580م رغبةً منها في توسيع تجارتها[4]، وبموجب المعاهدة حصلت إنكلترا على الحق بتأسيس شركة الشرق الإنكليزية (The English Levant Company)[5] التي استطاعت توطيد أقدامها في السلطنة؛ لكونها مُنحت حق احتكار التجارة الإنكليزية هناك[6]، فضلاً عن أنها كانت بداية الطريق للتغلغل فيما بعد بالأراضي التابعة للعثمانيين.

(1)– لقراءة بنود المعاهدة كاملة يُنظر: مجلة المقتطف: الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية، ج5، مج 45، 12 ذي الحجة 1332هـ/ 1 نوفمبر 1914م، ص458–461.

(2)– طلب الملك الفرنسي هنري الثالث (982–998هـ/ 1574– 1589م) عن طريق سفيره اعتراف السلطان العثماني مراد الثالث (982–1006هـ/ 1574– 1595م) بملك فرنسا ملكاً على بولندا، ولكن السلطان رفض الطلب، واعترف بالأمير ستيفن باتوري (983–994هـ/ 1576–1586م) المنتخب قانونياً. خوري، إميل، وإسماعيل، عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي، 5 أجزاء، دار النشر للسياسة والتاريخ، د.ط، بيروت، 1990م، ج1، ص17–18.

(3)–إليزابيث الأولى: ولدت في غرينتش (قرب لندن)، تولت العرش بعد وفاة أختها ماري الأولى (960–965هـ/ 1553–1558م)، ويعد عهدها من أقوى العهود التي شهدتها إنكلترا وأزهاها حتى لقب عهدها بـ: "العصر الفكتوري". مجموعة مؤلفين: الموسوعة العربية، مج3، ص 413.

(4) – Inalcik, Halil, Quataert, Donald: An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, Cambridge University Press, New York, 1994, Vol 1-P 364.

(5)– شركة الشرق الإنكليزية (شركة الليفانت الإنكليزية): تأسست في لندن كمنظمة تجارية–سياسية، وبدأت بمزاولة الأعمال التجارية مع عدد من البلدان، وبعد المعاهدة العثمانية– الإنكليزية أسست وكالات لها في حلب، وبقيت تمارس أنشطتها هناك حتى الربع الاول من القرن التاسع عشر. للمزيد حول شركة الليفانت الإنكليزية يُنظر: الصباغ، ليلى: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر "العاشر والحادي عشر الهجريين"، جزآن، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1989م، ج2، ص543–546.

(6)– فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، ط1، بيروت، 1981م، ص260. الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج2، ص543–546.

توالى بعد ذلك عقد المعاهدات وتجديدها بين العثمانيين والدول الأجنبية عامةً وبريطانيا خاصةً ولم تقتصر طبيعة هذه المعاهدات على تجديد الامتيازات التجارية، إذ كانت لها أبعاد أخرى سياسية ودينية حتى أنهم تمكنوا من الحصول على حق حماية الهولنديين وبعض الأقليات الدينية الأخرى في السلطنة[1]، أما بالنسبة للمعاهدات التجارية التي حصلت عليها بريطانيا، فكان من أخطرها معاهدتان تجاريتان الأولى عقدت في العام 1233هـ/ 1818م واستكملت في العام 1235هـ/ 1820م والتي تضمنت تحديد الرسوم الجمركية[2] على الواردات البريطانية بـ3%[3]، أما الثانية فهي المعاهدة التجارية الجماعية بالتاليمان (Baltalimanı) التي عقدت في العام 1254هـ/ 1838م والتي ألغى بموجبها نظام الاحتكارات العثماني، كما رفعت الاتفاقية الرسوم الجمركية من 3% إلى 9% للتصدير و3% للاستيراد، وأعفت الاتفاقية التجار البريطانيين من دفع الرسوم الجمركية الداخلية 8% عند نقل بضائعهم من منطقة إلى أخرى داخل السلطنة، بينما استمر التجار المحليون بدفعها[4]، ونتيجةً لذلك، فقد فتحت أبواب السلطنة التجارية أمام البريطانيين، وتمتعوا بامتيازات مثالية لم يحظَ بها حتى التجار العثمانيون أنفسهم.

(1)- هرشلاغ، ز.ي: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، د.ط، بيروت، 1973م، ص61.

(2)- حول الرسوم الجمركية في السلطنة العثمانية يُنظر:

Genç, Mehmet: Osmanli İmparatorluğunda Devlet Ve Ekonomi, Ötüken Neşriyat, İkinci Baskı, Istanbul, , 2014, S 194-203.

(3)- كوثراني، وجيه: الإتجاهات الإجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860- 1920، معهد الانماء العربي، ط1، بيروت، 1976م، ص46.

(4)- آصاف، يوسف بك: المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الاوروباوية، المطبعة العمومية، د.ط، القاهرة، 1888م، ص94-95.

Pamuk, Şevket: Osmanlı- Türkiye İktisadi Tarihi 1500 – 1914, iletişim yayınlan, Istanbul, Dördüncü Baskı, 2007, S 206.

ثانياً: الأحداث الداخلية والخارجية التي أدت إلى بدء الاستثمارات البريطانية في السلطنة العثمانية:

شهدت السلطنة العثمانية منذ القرن السادس عشر عدد من الأحداث الداخلية والخارجية التي أثرت على اقتصادها بالدرجة الأولى واستنزفت قوتها، وكانت السبب في دخول الاستثمارات البريطانية إلى السلطنة العثمانية، منها:

أ- التمردات الداخلية- العثمانية:

أحاط بالسلطنة العثمانية التمردات الداخلية من كل جانب إذ بدأت بثورات الأمراء العثمانيين الفارين، واستمرت هذه التمردات بثورات القوات الانكشارية منذ عهد السلطان بايزيد الثاني (886-918هـ/ 1481-1512م)[1]، فتحوّلت هذه القوات من عامل قوة السلطنة وعمادها إلى عائق أمام تطورها وتجاوزها للتدهور، في وقت كانت السلطنة في أمس حاجتها لهم بفعل الحروب الخارجية والتمردات الداخلية التي كانت تعانيها في هذا الوقت، واستمر هذا الوضع حتى إنهاء هذه المؤسسة في عهد السلطان محمود الثاني (1223-1255هـ/ 1808-1839م)[2] في الواقعة الخيرية (Vakaı Hayriye) في العام 1241هـ/ 1826م[3].

كما شهدت السلطنة أيضاً تمردات وحركات انفصالية في عدد الولايات التابعة لها أملاً في تحقيق مكاسب مادية ضخمة، وسلطة سياسية وعسكرية كاملة عبر انفصالهم عنها كما هو الحال بالنسبة لفخر الدين المعني في جبل لبنان 980 – 1044هـ/ 1572- 1635م، وعلي بك الكبير في مصر 1140-1187هـ/ 1728- 1773م، وضاهر العمر في فلسطين 1106-1196هـ/ 1695- 1775م، ومحمد علي باشا في

(1)- بايزيد الثاني: ثامن سلاطين آل عثمان، تولى عرش السلطنة خلفاً لوالده السلطان محمد الفاتح (855-886هـ/1451-1481م) ، وقد اشتهر بحنكته السياسية والإدارية، وتركز اهتمامه على إنشاء مراكز تعليمية وعسكرية.
Osmanli padisahlari ottoman sultans- osmanische herrscher, p.p 19.

(2)- محمود الثاني: تولى عرش السلطنة خلفاً لعمه السلطان سليم الثالث (1203-1222هـ/1789-1807م)، وشهدت مدة حكمه ثورات وتمردات داخلية على جبهات متعددة، كما شهد عهده عدد من الإصلاحات منها إلغاء قوات الإنكشارية. . كولن، صالح: سلاطين الدولة العثمانية، ترجمة منى جمال الدين، دار النيل، ط1، القاهرة، 2014م، ص275-276.
Osmanli padisahlari ottoman sultans- osmanische herrscher, p.p 61.

(3)- كولن: سلاطين الدولة العثمانية، ص276.

مصـر 1182-1227هـ/ 1769- 1848م وغيـرهم[1]، التـي تحولـت معظمهـا مـن تمردات داخلية إلى قضايا عالمية مدعومة من بعض الدول الأوروبية الكبرى وخاصةً بريطانيا وفرنسا؛ بهدف تشجيعهم على الانفصال عن السلطنة، وتحقيق ما يتناسب مع مصالحهم هناك.

حتى أن بعض الولاة والزعماء في الولايات العربية كـ: مماليك مصر، ومماليك العراق، وآل العظم في دمشق، والأشراف في مكة، وآل الصباح في الكويت، وآل ثاني في قطر، وآل خليفة في البحرين، وأئمة اليمن، والأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب، وغيرهم[2] استغلوا انشغال السلطنة بحروبها الخارجية، وحالة الوهن التي رافقتها منذ نهاية القرن السادس عشر وبدأوا بتأسيس كيانات سياسيةً خاصةً بهم؛ لينفصلوا شيئاً فشيئاً عنها، فأحدث ذلك نزاعات قوية بينهم وبين السلطنة استمرت لقرون عدة، ولم يكن هذا الحال فقط في الولايات العربية، إذ رافق ذلك تمردات داخلية في الولايات الأوروبية التابعة للسلطنة كالبلقان: (الرومان، والبلغار، والصرب، وسكان الجبل الأسود، واليونان)، وكذلك التحركات الطائفية خلال القرن التاسع عشر التي اشتدت خطورتها؛ لأنها أعطت الدول الأوروبية الحق بالتدخل فيها[3].

ب- الحروب العثمانية-الخارجية:

خاضت السلطنة العثمانية حتى منتصف القرن السادس عشر عدد من الحروب الخارجية التي انتصرت بمعظمها وحققت عائدات مالية ضخمة من خلالها "الغنائم- ضرائب جديدة"، إلا أنّ هذه الانتصارات توقفت بعد وفاة السلطان سليمان القانوني

(1)-حول التمردات الداخلية والحركات الانفصالية يُنظر: رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون 1516- 1916، د.ن، ط2، دمشق، 1993م، ص84-191. الصباغ، ليلى: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتاب، ط3، دمشق، 1988-1989م، ص137-139.

(2)- للمزيد يُنظر: رافق، عبد الكريم: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، د.ن، ط1، دمشق، 1967م، ص185-350. الزيدي، مفيد: موسوعة التاريخ الإسلامي - العصر العثماني، دار أسامة للنشر والتوزيع، د.ط، عمان، 2009م، ص117-169. شاكر، محمود: التاريخ الإسلامي- العهد العثماني، 9 أجزاء، المكتب الإسلامي، ط4، بيروت، 2000م، ص 235- 345.

(3)- توبي، جاك: الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية 1840-1914، ترجمة فارس غصوب، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، ط1، بيروت، 1990م، ص27-28.

(926–974هـ/ 1520–1566م) فأصبحت الحروب الخارجية ترهق السلطنة وتستنزف قوتها، وتزيد الأعباء العسكرية التي تستهلك مواردها وخزينتها[1]، حتى قيل: إنَّ توقيع السلطنة العثمانية لمعاهدة زيتفاتورك (Zitvatorok Antlaşması) في العام 1015هـ/ 1606م مع آل هابسبورغ (Habsburg)[2] عد بداية للتراجع ونهاية المد العثماني باتجاه أوروبا[3]، كما أن السلطنة واجهت حروباً على جبهات عدّة كان من أخطرها وأشدها وطأة: الحروب العثمانية– الأوروبية والحروب العثمانية–الروسية، والحروب العثمانية– الصفوية التي نجم عن معظمها توقيع معاهدات قاسية جداً كمعاهدة كارلوفجة (Karlofça Antlaşması) 1110هـ/ 1699م – وكوتشوك كاينارجي (Küçük Kaynarca Antlaşması) 1187هـ/ 1774م– ومعاهدة أدرنه (Edirne Antlaşması) 1244هـ/ 1829م – ومعاهدة التحالف العثماني الروسي 1213هـ/1799م – ومعاهدة بالتاليمان التجارية 1254هـ/ 1838م[4]... التي تخلت السلطنة بموجبها عن بعض المناطق المهمة التي كانت ترفد اقتصادها[5]، إلى جانب إجبارها على منح الدول المتحاربة معها تسهيلات وامتيازات تجارية كانت لها آثارها المستقبلية المفجعة.

لم تتوقف النتائج الكارثية للحروب العثمانية– الخارجية على ذلك فحسب، بل ألزمت السلطنة في عدد من الحروب بدفع غرامات حربية بمبالغ طائلة، ومما يؤكد ذلك أنها أجبرت خلال معاهدة كوتشوك كاينارجي 1187هـ/ 1774م على دفع سبعة ملايين ونصف قرش خلال ثلاث سنوات فقط، والحال ذاته بالنسبة لمعاهدة أدرنه 1244هـ/

(1)– زوركر، إريك: تاريخ تركيا الحديث، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مراجعة سعد ضاروب، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2013م، ص36.

(2)– آل هابسبورغ: من العائلات الملكية الأوروبية التي تولى أفرادها الحكم في الإمبراطورية الرومانية المقدسة ما يقارب 400 عام، وقد أسسها الإمبراطور الجرماني رودلف الأول (671–691هـ/ 1273–1291م)، وتولى أفرادها قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ العام 841هـ/1438م، أما بالنسبة لاسم الأسرة، فهو مشتق من قلعة هابسبورج أو قلعة الصقر التي بنيت في سويسرا في العام 410هـ/ 1020م. باتريك، جون: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية، ترجمة ناهد إبراهيم دسوقي، دار المعارف، د.ط، الإسكندرية، 2003م، ص189.

(3)–مجموعة مؤلفين: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الفنون والثقافة الإسلامية، ط1، استانبول، 1991م، ج1، ص225–226.

(4)– حول المعاهدات العثمانية–الأجنبية يُنظر: الشناوي، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، 4 أجزاء، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، القاهرة، 2013م، ج1، ص 161–181.

(5)– هرشلاغ: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي، ص15.

1829م، إذ وَجب على السلطنة دفع حوالي أربعمائة مليون قرش خلال عشر سنوات فقط في وقت كانت فيه الميزانية السنوية للسلطنة لا تتجاوز نصف هذا المبلغ، مما سبب عبئاً هائلاً عليها[1].

ج- تدهور الاقتصاد العثماني:

كان للتطورات التجارية التي طرأت على الطرق الدولية عند الاستكشافات الجغرافية واستعمال طريق رأس الرجاء الصالح أثره الكبير في حرمان السلطنة من إحدى أهم موارد الخزانة، وهي: رسوم الترانسيت (المرور)، فضلاً عن فقدان البحر المتوسط لأهميته التجارية العالمية المتمركزة فيه منذ القدم[2] وبالتالي، فقدان الولايات العثمانية والمدن التجارية الواقعة حوله لأهميتها، ترافق ذلك مع التغيرات النقدية العالمية التي طرأت مع نهاية القرن السادس عشر، وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على النقود؛ بسبب تدفق الفضة من الأمريكيتين إلى غرب أوروبا، ومن ثم السلطنة واستبدالها بالذهب والذي أدى بدوره إلى انخفاض قيمة العملة الفضية العثمانية (الأقجة) فأثر بشكل كبير في رواتب السباهيين ومالكِي التيمار الذين لم ترتفع رواتبهم، فحاولوا جاهدين تعويض خساراتهم عن طريق ابتكار ضرائب جديدة والمطالبة بضرائب أعلى من المحددة سابقاً، كما أن السلطنة ذاتها زادت هذه الضرائب؛ نتيجةً للعجز الكبير في ميزانيتها، فأدى ذلك بطبيعة الحال إلى إرهاق السكان، وفتور همة الفلاحين؛ لإجبارهم بتقديم ما يزيد عن ضرورات معيشتهم حتى أنّ عدداً كبيراً منهم هاجروا من قراهم، كما تفككت الصناعات الحرفية؛ لانعدام روح التجديد فيها خاصةً بعد ظهور المنتجات الأوروبية المتطورة[3].

وفي غضون ذلك لم يتمكن الاقتصاد العثماني من مواجهة التغييرات الدولية ومقاومة تأثيراتها، خاصةً أن موارده كانت محدودة جداً ومقتصرة على المواد الأولية وبعض

(1) - Shaw, Stanford, Shaw, Ezel Kural: History Of The Ottoman Empire And Modern Turkey, Cambridge University Press, New York, 1976,1977, Volume 1-2, Vol 1- 250, Vol 2-P 32.

(2)- الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص73.

(3)- مجموعة مؤلفين: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية 1300-1600م، تحرير خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ترجمة عبد اللطيف الحارس، جزآن، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2007م، ج1، ص71.

الحرف التقليدية، فأصيبت الميزانية العثمانية بعجز كبير، وبدأت موارد الخزينة تنضب شيئاً فشيئاً. وأيضاً مما زاد الوضع الاقتصادي سوءاً الازدياد السكاني في الأناضول، والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري في الدول الأوروبية الذي امتد بسرعة كبيرة ليشمل أجزاء واسعة من الدول الأوروبية، ففاق ما هو موجود في السلطنة، وأظهر مدى الضعف التكنولوجي والعسكري فيها،[1] وبيّن الفارق الكبير بينها وبين الدول الأوروبية، وقد توضح ذلك في الحروب التي خاضتها السلطنة مع الغرب، والتي انتهى معظمها بخسارة العثمانيين لأراضيهم. أمام هذه الأحداث أدرك العثمانيون مدى التراجع الذي طرأ على سلطنتهم فكان لا بد لهم من اللحاق بالتطور الغربي وانفتاحهم على الاقتصاد العالمي للسير على خطا الدول المتقدمة، فأصدروا عدداً من المراسيم تحت مسمى: التنظيمات العثمانية "كخط شريف كلخانة (Gülhane Hattı Hümayünu) 1255هـ/ 1839م، وخط همايون (Hattı Hümayün) 1272هـ/ 1856م[2]"، بمساندة من الدول الأوروبية الكبرى، فكان لهذه التنظيمات أثرها الكبير في تآكل النظام الاقتصادي العثماني القديم، إذ تضمنت إعادة تشكيل الأنظمة العثمانية وتطويرها على النمط الغربي[3]، فأدى بطبيعة الحال إلى تغلغل الأجانب في السلطنة بحجة المساعدة بالإصلاحات، فاستنزفت الخزائن العثمانية، والأخطر من ذلك كله أنه تم إلغاء الحظر الخاص بتملك الأجانب للأراضي في السلطنة وسمح لهم بتملكها[4] فكان ذلك الحجر الأساس لبدء الاستثمارات الأجنبية، ومنها: البريطانية في السلطنة.

(1)– هرشلاغ: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي، ص14–15.
(2)– حول خط شريف كلخانة 1255هـ/ 1839م، وخط همايون 1234هـ/1856م يُنظر: صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، 2000م، ص101–102.
(3)– مجموعة مؤلفين: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج2، ص493–494.
(4)– هرشلاغ: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي، ص62.

د- بداية الإفلاس العثماني والتدخلات الأوروبية:

لجأت السلطنة العثمانية إثر استنزاف مواردها المالية بسبب الإصلاحات العثمانية، والحروب الخارجية والتمردات الداخلية إلى استخدام مواردها المالية الداخلية للحصول على عائدات ترفد خزائنها كرفع قيمة الضرائب المفروضة على السكان المحليين، وخفض قيمة العملة لأكثر من مرة ولأكثر من سبب والدليل على ذلك أن السلطان محمود الثاني (1223-1255هـ/ 1808-1839م) قام بأكبر محاولة لخفض قيمة العملة في التاريخ العثماني، إذ جرى تغيير محتواها ما يزيد عن خمس وثلاثين مرة[1] فأصبحت كميتها قليلة جداً، فاستغلت الدول الأوروبية ذلك، وأرسلت دفعات كبيرة من النقود الأوروبية المزورة لتغرق الأسواق العثمانية، كما برز استعمال الكمبيالات في الأعمال التجارية[2]، وتم إصدار عدد من الأوراق النقدية العثمانية كورقة القائمة (Kaime-ı Nakdiye-ı mutebere)[3] سعياً لمواجهة هذه المشاكل المالية، فساعدت السلطنة منذ العام 1255هـ/ 1840م حتى العام 1259هـ/ 1844م على جمع المداخيل المالية[4]، إلا أن ذلك لم يستطع الوقوف بوجه التضخم المالي الكبير والحروب الخارجية المستمرة.

(1) -Pamuk, Şevket: The Ottoman Empire And European Capitalism 1820-1913 Trade investment and production, Cambridge University Press, New York, 1987, p56-57.

(2)- باموك، شوكت: التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2004م، ص 302.

(3)- ورقة القائمة: صدرت في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1255-1277هـ/1839-1861م) وبدأ استخدامها في العام 1255هـ/ 1840م، وكانت مدة تداولها ثماني سنوات بفائدة قدرها 12.5% سنوياً، ثم خفضت فائدتها في العام 1258هـ/ 1843م إلى 6%، وفي 1268هـ/ 1852م أصدرت السلطنة كميات كبيرة من أوراق القائمة لتسديد الرواتب الرسمية، وبذلك فقد أصبحت ورقة القائمة تستعمل في التبادل اليومي في استانبول وخاصةً بعد= =حرب القرم1269-1272هـ/ 1853-1856م، فنتج عن ذلك عدد من الصعوبات الجادة بسبب تقلب سعر القائمة أمام الذهب والفضة إلى جانب سهولة تزويرها، الأمر الذي دفع العثمانيين إلى التخلص منها تدريجياً عن طريق الاقتراض الخارجي، وإيقافها عن التداول في العام 1278هـ/ 1862م، غير أن العثمانيين عادوا مرة ثانية إلى استخدامها في العام 1293هـ/ 1877م لتمويل عدد من الحروب الخارجية.

Birdal, Murat: The Political Economy Of Ottoman Public Debt Insolvency And European Financial Control In The Late Nineteenth Century, I.B. Tauris Publishers, New York, 2010, P 23-26.

(4) - Birdal: The Political Economy Of Ottoman Public Debt, P 25-27.

وفي غضون ذلك حاولت السلطنة إيجاد بدائل للحصول على الأموال، فلم يكن أمامها إلا اللجوء إلى الاقتراض –قصير الأجل– من البنوك المحلية كمصرف غالاتا (Galata Bankası)[1] الذي تأسس من قبل عدد من اليونانيين، واليهود، والأرمن، وكانت له صلات مباشرة مع البنوك المصرفية الأوروبية، فأدى دور الوساطة في الاقتراض من الدول الأوروبية ومن ثم إقراضها للسلطنة بفائدة عالية جداً، إلا أنّ السلطنة أجبرت على الاعتماد عليهم؛ وذلك لتجنب الاقتراض الخارجي المباشر من الدول الأوروبية الكبرى[2] لما له من نتائج مستقبلية على السلطنة، وبقي الوضع على ذلك حتى أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر، لكن الحروب الخارجية لم تترك السلطنة تدوم على هذا الحال.

ففي العام 1270هـ/ 1854م لم يتمكن مصرف غالاتا من إمداد السلطنة بمبالغ طائلة لشراء المعدات الحربية المتطورة من الدول الأوروبية أثناء الاستعداد لحرب القرم 1269–1272هـ/ 1853–1856م، فلم يكن أمام السلطان عبد المجيد الأول (1255–1277هـ/1839–1861م)[3] إلا طلب القروض من الدول الأوروبية، فتمت الموافقة على القرض الأول الفرنسي–البريطاني بقيمة ثلاثة ملايين جنيه استرليني وبفائدة اسمية 6%، وفعلية بنسبة 7.9%، وتعهدت السلطنة لسداده بأقوى عائدات تابعة لها وهي "الضرائب المصرية"، لكن نفقات الحرب قدرت بحوالي أحد عشر مليون ومئتي ألف جنيه إسترليني بينما كان القرض المكتسب بعد تحصيل الفوائد حوالي اثنين مليون ومئتين

(1)– مصرف غالاتا أو مصرف غلطة: أُسس المصرف من قبل عدد من التجار اليونانيين والأرمنيين واليهود، وبرز كقوة كبيرة في السلطنة العثمانية منذ بدء الثورة الصناعية في الدول الأوروبية، وخاصةً عندما بدأت السلع والمنتجات الأوروبية تصدر بكميات كبيرة إلى السلطنة العثمانية؛ حيث قام المصرف بتمويل التجار المحليين من جهة والمستهلكين من جهة أخرى وحقق أرباحاً طائلة، ثم ما لبث أن طوّر أعماله شيئاً فشيئاً حتى كوّن علاقات مباشرة مع الأوروبيين وأصبح من مُقرضي السلطنة العثمانية حتى العام 1270هـ/ 1854م.

Birdal: The Political Economy Of Ottoman Public Debt, P 25-27. Kazgan, Haydar: Galata Bankerleri, Orion Yayinevi, Ankara, 2005, Cilt 1, P 13-19.

(2) -Birdal: The Political Economy Of Ottoman Public Debt, P 26-27.

(3)– السلطان عبد المجيد الأول: تولى عرش السلطنة خلفاً لوالده السلطان محمود الثاني (1223–1255هـ/ 1808–1839م)، واشتهر عهده بالإصلاحات لحبه للتجديد والاقتداء بالغرب. كولن: سلاطين الدولة العثمانية، ص289.

Osmanli padisahlari ottoman sultans- osmanische herrscher, p 63.

وستة وثمانين ألفاً ومئتين وخمسة وثمانين جنيهاً إسترلينياً فاضطرت السلطنة لطلب قرض ثانٍ في العام 1271هـ/ 1855م بقيمة خمسة ملايين جنيه إسترليني، وبفائدة اسمية 4%، وفعلية بنسبة 3.9%، وتعهدت السلطنة لسداده أيضاً بالضرائب المصرية إلى جانب الرسوم الجمركية من سورية وأزمير[1].

والمثير للدهشة أن الدولتين المقرضتين –بريطانيا وفرنسا– وضعتا شرطاً حازماً لاستخدام هذين القرضين للتجهيزات العسكرية وشراء المعدات الحربية فقط؛ وذلك لضمان استمرارية القروض المستقبلية، وعينوا مفوضين رسميين في السلطنة لمراقبة الحسابات العثمانية وتدقيقها، وهكذا فقد استفادت كل من بريطانيا وفرنسا من جوانب عدة، إذ تمكنتا من فتح سوق مهم للإتجار بالأسلحة والمعدات الحربية وفرضتا سيطرتهما شيئاً فشيئاً على السلطنة[2] حتى تمكنتا من البدء باستثماراتهما هناك في المناطق التي تلبي غاياتهما.

هـ- تطور التجارة العثمانية –البريطانية:

تركزت التجارة العثمانية–البريطانية في بادئ الأمر في المراكز التجارية الواقعة في الولايات العربية كحلب، إلا أنّ الحرب العثمانية–الصفوية التي جرت منذ أواخر القرن السادس عشر حتى ثلاثينات القرن السابع عشر أثرت على اقتصاد المدينة، مما جعل بريطانيا توجه أنظارها نحو غرب الأناضول عامةً وأزمير بشكل خاص؛ لكونها عدّت من أوائل المدن العثمانية التي استفادت من النظام العالمي الاقتصادي، ولما لها من موقع استراتيجي مهم يطل على البحر المتوسط، ولغناها أيضاً بالمواد الخام، ولم يكن هذا الحال خاصاً ببريطانيا إذ أن فرنسا أقبلت أيضاً على زيادة تجارتها مع غرب

(1) -Birdal: The Political Economy Of Ottoman Public Debt, P 28. Blaisdell, Donald: European Financial Control in the Ottoman Empire, Columbia university press, New york, 1929, p26. Du Velay, A: Essai sur L'Histoire Financière de la Turquie, Depuis le Règne du Sultan Mahmoud II Jusqu'à nos Jours, Arthur Rousseau, Paris, 1903, p. 143.

(2) -Blaisdell : European Financial Control In The Ottoman Empire , p26-27. G eyikd ağı, V. Necla: Foreign Invesment In The Ottoman Empi re International Trade and Relations 1854–1914, I.B.T auris Publishers, New York, 2011, P 33.

الأناضول[1]، لكن بريطانيا لم تترك المجال لمنافستها فرنسا لتنفرد بالمنطقة فاستغلت انشغال الأخيرة بالحروب النابليونية 1217–1230هـ/1803–1815م وبدأت توسع نشاطها التجاري في غرب الأناضول وتكثف نفوذها السياسي والاقتصادي حتى انخفض دور فرنسا هناك وضعفت الأعمال التجارية بينها وبين غرب الأناضول، فحلت المنتجات البريطانية محل المنتجات الفرنسية[2]، ثم أقدمت بريطانيا على العمل لإزالة قانون الاحتكارات العثماني الذي يحد من تصدير المواد الأولية والذي جرى تفعيله منذ عشرينات القرن التاسع عشر لتتمكن من الحصول على ما تحتاجه من مواد أولية لصناعتها، وبعد جهود مكثفة تمكنت بريطانيا من ذلك عبر معاهدة 1254هـ/ 1838م[3].

ثالثاً: دخول الاستثمارات البريطانية إلى السلطنة العثمانية:

حققت المعاهدة التجارية بالتاليمان 1254هـ/ 1838م أهداف بريطانيا عن طريق تصدير البضائع المصنعة إلى السلطنة لجني أرباح طائلة، والتخلص من تكديس الصناعات في أراضيها، إلى جانب استيراد المواد الأولية التي تحتاجها مصانعهم، كما أدى خوف بريطانيا من عدم وصولها للمواد الخام الأمريكية نتيجة الحروب الأهلية التي بدأت منذ خمسينيات القرن التاسع عشر إلى دخول بريطانيا السلطنة العثمانية وتصدير رؤوس أموالها تجنباً للمخاطر التي ستواجهها من فقدان المواد الأمريكية وحتى لا يكون اعتمادها الأساسي على المواد الهندية فقط[4].

(1) - Frangakis-Syrett, Elena: The Commerce Of Smyrna In The Eighteenth Century (1700-1820), Centre For Asia Minor Studies, Athens, 1992, P24-26.
مجموعة مؤلفين: المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب – إزمير – إسطنبول، ترجمة رُلى ذيبان، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2004م، ص386.

(2) – Kurmuş, Orhan: E mperyalimin T ürkiye'ye Girişi, Yo rdam Kitap, Istanbul, 2007, S58-59.

(3) - Kütükoğlu, Mübahat S: Osmanlı-İngiliz İktisadi Münasebetleri (1580-1838), Ankara.1974, C.I, S80-83. Yücekök, Asis Ahmet: Emperyalizm Yörüngesinde Osmanlı İmparatorluğu1838 Ticaret Sözleşmeleri, A.Ü.S.B.F.Dergisi,Ankara, 1968, C.XXIII, S396-397.

(4) -Kurmuş: E mperyalimin T ürkiye'ye Girişi, S69-71.

تزامن ذلك مع هجرة التجار البريطانيين إلى أزمير منذ انتهاء عمل شركة المشرق البريطانية في العام 1238هـ/ 1823م؛ سعياً منهم للحصول على المواد الخام التي تحتاجها مصانع بلادهم كـ: القطن، والصوف، وزيت الزيتون، والصابون، والسجاد، وعرق السوس، والجلود...[1]، لكن هذه المواد كانت تحتاج إلى تطوير وتحسين على الطرق الحديثة لتصدير كميات كبيرة منها إلى الوطن الأم[2].

إلا أن عدم وجود طرق مناسبة، والاعتماد على قوافل الجمال والتكاليف الباهظة الناتجة عنها، وصعوبة استخدام النقل البحري في أنواع التجارة كافة، بقيت عائقاً أمام الاستثمارات البريطانية، فكانت فكرة بريطانيا إنشاء خطوط نقل جديدة ورخيصة في السلطنة لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي، وتسريع تدفق البضائع بين غرب الأناضول والمناطق الداخلية الأخرى، وتسهيل بيع البضائع البريطانية على نطاق أوسع[3].

فحصلت بريطانيا على امتيازات لبناء سكة حديد أزمير –أيدين في العام 1272هـ/ 1856م، وبدأت هذه الخطوط في العمل خلال ستينيات القرن التاسع عشر، فقللت تكاليف النقل بشكل كبير، وأصبح بإمكان أزمير إرسال سلعها إلى الأسواق ليس فقط إلى الأسواق المحلية، بل إلى الأسواق الخارجية أيضاً، واستهلاك البضائع القادمة من هذه الأسواق[4]، كما قامت بريطانيا في العام ذاته بتعزيز عملها الاستثماري عبر تأسيس فرع للبنك العثماني؛ لإجراء معاملات الدفع والخصم، وللعمل كوسيط بين السلطنة والدول الأوروبية لسداد الديون، ولمساندة التجار البريطانيين في أعمالهم هناك[5].

(1) - Geyikdağı: Foreign Invesment in the Ottoman, p58-60.
(2) -Kurmuş: E mperyalimin T ürkiye'ye Girişi, S70-71.
(3) -Kurmuş: E mperyalimin T ürkiye'ye Girişi, S86.
(4) -Kurmuş: E mperyalimin T ürkiye'ye Girişi, S91-111.
(5) - Özdem ir, Biltekin: Osmanlı Devleti Dış B orçları 1854-1954 D öneminde Yüzyıl Süren Boyunduruk, Maliye Bakanlığı, Ankara, İkinci Baskı, 2010, s28-29.

وهكذا فقد دخلت الاستثمارات البريطانية إلى السلطنة العثمانية عبر غرب الأناضول، ثم ما لبثت شيئاً فشيئاً أن تغلغلت في أراضي السلطنة، وحصلت على امتيازات استثمارية في: البنوك، والسكك الحديدية، والموانئ، والتعدين، والكهرباء، والمياه، وحتى في: الصناعة، والمناجم، والتجارة، والتأمينات[1]، واستمر الوضع على ذلك حتى أصبحت تمتلك أكبر رأس مال استثماري من بين الدول الأوروبية المستثمرة في السلطنة العثمانية، إذ بلغت حصة بريطانيا حوالي ثمانمائة وخمسة وتسعين ألف جنيه إسترليني، ما يقارب 56.2% تلتها استثمارات فرنسا التي بلغت خمسة آلاف وعشرين جنيهاً إسترلينياً، ما يقارب 31.7%، أما ألمانيا فقد بلغت استثماراتها حوالي مائة وستة وستين ألف جنيه إسترليني، ما يقارب 1.1%، وبالنسبة لبقية الدول الأوروبية المستثمرة في السلطنة، فقد بلغت استثماراتها ألفاً وسبعمائة وأربعة وأربعين جنيهاً إسترلينياً، ما يقارب 11.1%[2]، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما تدهورت حصة بريطانيا لصالح فرنسا، وخاصةً بعد تغيير بريطانيا لأهدافها وتطلعاتها في المنطقة وتوجيه اهتمامها بالدرجة الأولى نحو: الخليج العربي، والعراق، ومصر[3]، ولتغيير سياستها تجاه السلطنة العثمانية، ولسوء علاقاتها معها[4].

(1) - Pamuk, Şevket: A Monetary History Of the Ottoman Empire, Cambridge University Press, New York, 2000, p77. Pamuk, Şevket: Osmanlı İmparatorluğu'nda Paranın Tarihi, Tarih Vakfı Yurt Yayınları, Istanbul, 1999, p99, 230-236. Özdemir: Osmanlı Devleti Dış Borçları, s16-24.

(2) -Geyikdağı: Foreign Invesment in the Ottoman, p58. Pamuk: The Ottoman Empire And European Capitalism, p79.

(3)– توبي: الامبريالية الفرنسية، ص46–47.

(4) -Kurmuş: Emperyalimi n Türkiye'ye G irişi, S203.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج الرئيسة، من أهمها:

- فتحت الامتيازات العثمانية–البريطانية أبواب السلطنة التجارية أمام بريطانيا ومهدت لها الطريق لاستثماراتها هناك.
- كان لخوض السلطنة حروباً خارجيةً كثيرة على جبهات متعددة، ومحاربتها في الوقت ذاته للتمردات الداخلية أثره الكبير في عدم قدرتها على تمويل قواتها العسكرية بـِ: العتاد، والمؤن، والأموال، وخاصةً في المناطق البعيدة عن العاصمة (إستانبول).
- حاولت السلطنة العثمانية إيجاد حلول في ظل التطورات الدولية والتدهورات الداخلية التي بدأت منذ نهايات القرن السادس عشر كـ: خفض قيمة العملة، وزيادة الضرائب... إلا أن ذلك لم ينعش اقتصادها على المدى الطويل، بل انعكس سلباً عليها؛ لأنه زاد الفقر والبطالة، وأثار نقمة الفلاحين والعمال بالدرجة الأولى.
- حاولت السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر إصلاح نظامها الاقتصادي بما ينسجم مع التطور الذي شهدته الدول الأوروبية الكبرى، إلا أن ذلك جاء متأخراً جداً، وخاصةً بأنها لم تحاول إصلاحه بنفسها، بل كان بضغط من الدول الغربية ليتناسب مع مصالحها، عدا عن استقدامها لخبراء أجانب أصبح لهم شأن داخل السلطنة، بل كان سبباً في ازدياد النفوذ الغربي داخل ولايات السلطنة.
- تطورت أهداف بريطانيا شيئاً فشيئاً من توسيع الأعمال التجارية والحصول على امتيازات إلى مرحلة تصدير السلع من موطنهم الأم إلى البلدان الأخرى بعد أن ضاقت الأسواق في بلادهم، حتى مرحلة الإمبريالية التي أصبح فيها تصدير رأسمالهم إلى البلدان الأخرى بالدرجة الأولى، تلتها تصدير السلع، فكان لذلك أثره الكبير في جعل بريطانيا تستثمر في السلطنة العثمانية.
- كل ما سبق أسهم في دخول الاستثمارات البريطانية إلى السلطنة العثمانية فتبعتها الدول الأوروبية الرأسمالية الأخرى لتطوير التجارة في أراضٍ محددة لحاجتهم إلى المواد الخام بالدرجة الأولى، ولتحقيق أرباح قوية من خلال بيع فائض المنتجات الصناعية هناك، فاهتمت كل دولة منهم باستثمارات محددة بما يناسب أهدافهم وتطلعاتهم الاستعمارية، مما أدى إلى انهيار السلطنة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- آصاف، يوسف بك: المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الاوروباوية، المطبعة العمومية، د.ط، القاهرة، 1888م.
- خوري، إميل، وإسماعيل، عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي، 5 أجزاء، دار النشر للسياسة والتاريخ، د.ط، بيروت، 1990م.
- رافق، عبد الكريم:

– بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، د.ن، ط1، دمشق، 1967م.

– العرب والعثمانيون 1516– 1916، د.ن، ط2، دمشق، 1993م.

- شاكر، محمود: التاريخ الإسلامي– العهد العثماني، 9 أجزاء، المكتب الإسلامي، ط4، بيروت، 2000م.
- الشناوي، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، 4 أجزاء، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، القاهرة، 2013م.
- الصباغ، ليلى:

– تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتاب، ط3، دمشق، 1988– 1989م.

– الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر "العاشر والحادي عشر الهجريين"، جزآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1989م.

- فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، ط1، بيروت، 1981م.
- نوار، عبد العزيز سليمان، جمال الدين، محمود محمد: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، د.ط، القاهرة، 1999م.

ثانياً: المراجع المعربة:

- باتريك، جون: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية، ترجمة ناهد إبراهيم دسوقي، دار المعارف، د.ط، الإسكندرية، 2003م.
- باموك، شوكت: التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط1،بيروت، 2004م.
- بولارد، ريدر: بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى 1952، ترجمة حسن أحمد السلمان، مطبعة الرابطة، د.ط، بغداد، 1956م.
- توبي، جاك: الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية 1840-1914، ترجمة فارس غصوب، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، ط1، بيروت، 1990م.
- زوركر، إريك: تاريخ تركيا الحديث، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مراجعة سعد ضاروب، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2013م.
- كولن، صالح: سلاطين الدولة العثمانية، ترجمة منى جمال الدين، دار النيل، ط1، القاهرة، 2014م.
- مجموعة مؤلفين: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية 1300-1600م، تحرير خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ترجمة عبد اللطيف الحارس، جزآن، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2007م.
- مجموعة مؤلفين: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الفنون والثقافة الإسلامية، ط1، استانبول، 1991م.
- مجموعة مؤلفين: المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب – إزمير- إسطنبول، ترجمة رُلى ذيبان، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2004م.
- هرشلاغ، ز.ي: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، د.ط، بيروت، 1973م.

ثالثاً: المعاجم والموسوعات:

- الزيدي، مفيد: موسوعة التاريخ الإسلامي – العصر العثماني، دار أسامة للنشر والتوزيع، د.ط، عمان، 2009م.
- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، 2000م.
- مجموعة مؤلفين: الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية، ط1، دمشق، 1998م.

رابعاً: الدوريات المنشورة:

- مجلة المقتطف: الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية، ج5، مج 45، 12 ذي الحجة 1332هـ/ 1 نوفمبر 1914م.

خامساً: المراجع الإنكليزية:

- Birdal , Murat: The Political Economy Of Ottoman Public Debt Insolvency And European Financial Control In The Late Nineteenth Century, I.B. Tauris Publishers, New York, 2010.
- Blaisdell , Donald : European Financial Control in the Ottoman Empire, Columbia university press, New york, 1929.
- Frangakis-Syrett, Elena: The Commerce Of Smyrna In The Eighteenth Century (1700-1820), Centre For Asia Minor Studies, Athens, 1992.
- Geyikdağı, V. Necla: Foreign Invesment in the Ottoman Empire International Trade and Relations 1854–1914, I.B.Tauris Publishers, new york, 2011.
- Inalcik, Halil, Quataert, Donald: An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, Cambridge University Press, New York, 1994.
- Pamuk , Şevket:

- A Monetary History Of the Ottoman Empire, Cambridge University Press, New York, 2000.
- The Ottoman Empire And European Capitalism 1820-1913 Trade investment and production, Cambridge University Press, New York, 1987.

- Shaw, Stanford, Shaw, Ezel Kural**:** History Of The Ottoman Empire And Modern Turkey, Cambridge University Press, New York, 1976,1977.

سادساً: المراجع الفرنسية:

- Du Velay, A: Essai sur L'Histoire Financière de la Turquie, Depuis le Règne du Sultan Mahmoud II Jusqu'à nos Jours, Arthur Rousseau, Paris, 1903.

سابعاً: المراجع التركية:

- Genç, Mehmet: Osmanli İmparatorluğunda Devlet Ve Ekonomi, Ötüken Neşriyat, , İkinci Baskı, Istanbul, 2014.
- Kazgan, Haydar: Galata Bankerleri, Orion Yayinevi, Ankara, 2005, Cilt 1.
- Kurmuş, Orhan: Emperyalimin Türkiye'ye Girişi, Yordam Kitap, Istanbul, 2007.
- Kütükoğlu, Mübahat S: Osmanlı-İngiliz İktisadi Münasebetleri (1580-1838), Ankara.1974, C.1.
- Osmanli padisahlari ottoman sultans- osmanische herrscher, Tarih ve Medeniyet, Istanbul, tarih yok.
- Özdemir, Biltekin: Osmanlı Devleti Dış Borçları 1854-1954 Döneminde Yüzyıl Süren Boyunduruk, Maliye Bakanlığı, Ankara, İkinci Baskı, 2010.

Pamuk, Şevket:

- Osmanlı İmparatorluğu'nda Paranın Tarihi, Tarih Vakfı Yurt Yayınları, Istanbul, 1999.
- Osmanlı- Türkiye İktisadi Tarihi 1500 – 1914, iletişim yayınlan, Istanbul, Dördüncü Baskı, 2007.

ثامناً: المقالات التركية:

- Yücekök, Asis Ahmet: Emperyalizm Yörüngesinde Osmanlı İmparatorluğu1838 Ticaret Sözleşmeleri, A.Ü.S.B.F.Dergisi, Ankara,1968, C.XXIII.